



البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاستقرار النقدي والمالي



تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

العدد

الرابع والعشرون

الفصل الثاني

2023

دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاستقرار النقدي والمالي
شعبة الإنذار المبكر

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي
(الفصل الثاني - 2023)

Early Warning Report for the Banking Sector
(The Second Quarter – 2023)

البنك المركزي العراقي

2024

الاسم: (تقرير الإنذار المبكر للفصل الثاني من عام 2023) / العدد الرابع والعشرون.
الوصف: العاصمة بغداد - البنك المركزي العراقي / يصدر بصورة فصلية/ بدأ إصداره في عام 2017.
العنوان: البنك المركزي العراقي - شارع الرشيد - بغداد - العراق.

هاتف: 8165171

ص . ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: cbi@cbi.iq

الإنذار المبكر: هو مؤشر يعطي صورة واضحة عن واقع وحجم المخاطر المحتملة الحدوث التي قد يتعرض لها القطاع المالي بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامة، ومن ثَمَّ يُمكنُ صنَّاع القرار من اتخاذ التدابير اللازمة ورسم السياسات في الوقت المناسب لتلافي حدوث أزمة مالية.

يمكنكم الاقتباس من التقرير وفق الصيغة الآتية:

البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر للفصل الثاني من عام 2023، العدد الرابع والعشرون، بغداد، 2023.

*ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً إلى العنوان الآتي:

mfs.dept@cbi.iq

5-1..... الفصل الأول (مؤشرات استقرار قيمة العملة)

1. مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (Exchange Market Pressure Index)
2. كفاية الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)
3. التغيير في معدلات أسعار الفائدة

19-6..... الفصل الثاني (مؤشرات إداء المصارف العاملة في العراق)

1. قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف
2. الودائع المصرفية والعملة في التداول إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)
3. إجمالي الائتمان النقدي / إجمالي الودائع
4. استثمارات المصارف
5. المضاعف النقدي
6. ربحية المصارف
7. القروض المتعثرة / إجمالي الائتمان النقدي
8. القروض المتعثرة / إجمالي الودائع
9. القروض المتعثرة / إجمالي الأصول
10. التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة
11. صافي المركز المفتوح في العملة الأجنبية لرأس المال

24-20..... الفصل الثالث (مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي)

1. معدل التضخم (Inflation Rate)
2. معدل نمو الدين الداخلي
3. معدل التغيير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
4. المخفض الضمني للأسعار (Implicit Price Deflator)
5. فجوة الناتج المحلي الإجمالي

الفصل الأول 5-1

- شكل (1) مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) 2
- شكل (2) الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) 2
- شكل (3) معدل سعر الفائدة على ودائع التوفير والودائع الثابتة ومعدل التضخم 4

الفصل الثاني 19-6

- شكل (4) نسبة الودائع الداخلة في عرض النقد بالمعنى الواسع والعملة في التداول إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) . 7
- شكل (5) نسبة الودائع الثابتة والجارية والتوفير إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية للفصل الثاني عام 2023 8
- شكل (6) نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والخاصة والقطاع المصرفي ككل 9
- شكل (7) نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف الحكومية والخاصة والقطاع المصرفي ككل ... 10
- شكل (8) المضاعف النقدي وعلاقته بالاحتياطيات القانونية والفائضة 11
- شكل (9) ربحية المصارف. 12
- شكل (10) مؤشر العائد على حقوق الملكية ومؤشر العائد على الموجودات للمصارف الحكومية والخاصة 12
- شكل (11) نسبة القروض المتعثرة لدى المصارف الحكومية والخاصة إلى مجموع الائتمان النقدي 13
- شكل (12) نسبة القروض المتعثرة لدى القطاع العام والخاص إلى إجمالي الائتمان النقدي 14
- شكل (13) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والخاصة والقطاع المصرفي ككل 14
- شكل (14) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الحكومية والخاصة والقطاع المصرفي ككل. 15
- شكل (15) نسبة الائتمان النقدي الممنوح لكل قطاع من القطاعات الحقيقية 16
- شكل (16) نسبة القروض المتعثرة لكل قطاع من القطاعات الحقيقية 17
- شكل (17) صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية 17

الفصل الثالث 24-20

- شكل (18) معدل التضخم 20
- شكل (19) نمو الدين العام الداخلي 21
- شكل (20) معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 22
- شكل (21) المخفض الضمني للأسعار ومعدل التضخم 22
- شكل (22) فجوة الناتج المحلي الإجمالي 23

قائمة الجداول

- جدول (1) المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة 5
- جدول (2) المؤشرات الخاصة بأداء القطاع المصرفي 18
- جدول (3) المؤشرات الخاصة بتحليل أداء الاقتصاد الكلي 24

المقدمة

يساعد تقرير مؤشرات الإنذار المبكر في فهم أهم المخاطر التي قد تواجه القطاع المصرفي، إذ يوفر التقرير معلومات عن أداء المصارف والحلول لمعالجة الأزمات المستقبلية، وذلك باعتماد تقييم مؤشرات الأداء الرئيسية للقطاع المصرفي، ويقدم تقييم لتأثير السياسات والتشريعات الحكومية في عمل القطاع المصرفي.

شهدت قيمة مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي في الفصل الثاني من 2023 استقراراً بضمن الحدود العليا والدنيا، نتيجة ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي بنسبة (32%)، وانخفاض سعر صرف الدولار في السوق الموازي للفصل الثاني من عام 2023 نتيجة ارتفاع قيمة الدينار العراقي الرسمي من 1450 دينار إلى 1300 دينار لكل دولار، فضلاً عن الإجراءات الأخرى التي اتخذها البنك المركزي العراقي لأجل الحفاظ على استقرار قيمة العملة المحلية، في حين ارتفعت نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M_2) إلى (79.9%) وهي تفوق الحد الأدنى المحدد البالغ (20%).

أمّا من ناحية أداء المصارف استمر انخفاض نسبة الودائع إلى عرض النقد بالمعنى الواسع M_2 خلال المدة (2023-2022) مع ارتفاع العملة خارج البنوك إلى عرض النقد بالمعنى الواسع مما يعني زيادة حجم الاكتناز، وانخفاض إجمالي الائتمان النقدي الممنوح من القطاع المصرفي إلى إجمالي ودائعه لتبلغ (50.7%). فيما ارتفع العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات في الفصل الثاني 2023. أمّا على مستوى القروض المتعثرة فقد استمر انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي، ونلاحظ أنّ كلاً من الزراعة والتجارة والمطاعم والفنادق وخدمات المجتمع سجّلت ارتفاعاً في القروض المتعثرة للفصل الثاني لسنة 2023. من جانب آخر حافظ صافي المركز المفتوح للمصارف على النسب دون النسبة المعيارية المحدودة من البنك المركزي البالغة (20%).

أمّا على مستوى أداء الاقتصاد الكلي فقد سجل التضخم معدلاً مقبولاً خلال هذا الفصل بلغت نسبته (3.6%) على أساس سنوي، إلا أنّ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سجّل انخفاضاً بلغت نسبته (-5.7%) مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق. على الرغم من ارتفاعه بنسبة (3.4%) مقارنة بالفصل السابق من العام نفسه، وسجّلت فجوة الناتج قيمة سالبة مما يعني أنّ هناك انكماشاً اقتصادياً.

الفصل الأول: مؤشرات استقرار قيمة العملة

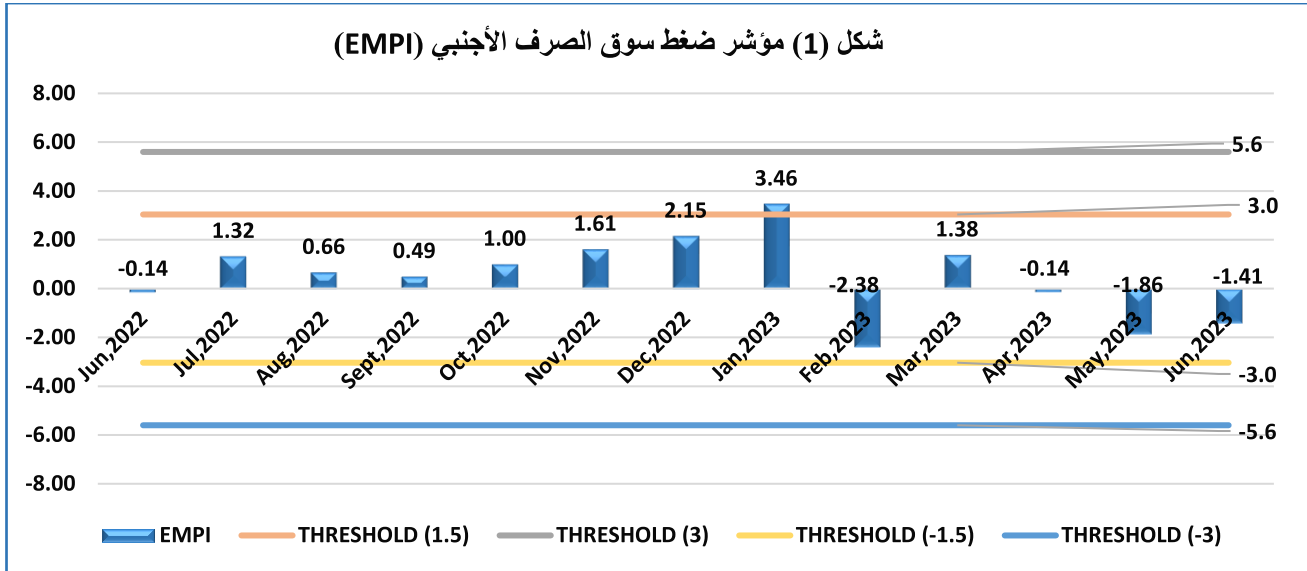
يُعدُّ مؤشر قيمة العملة أحد المؤشرات المهمّة التي تؤثر في الاقتصاد العراقي وعلاقته مع الاقتصادات الاقليمية، إذ يؤثر انخفاض أو ارتفاع قيمة العملة سلبيًا أو إيجابًا في التجارة الخارجية والقدرة على سداد الديون الداخلية والخارجية والموقف الائتماني للبلد. وتؤثر بعض العوامل الأخرى في سعر صرف الدينار العراقي، منها المناخ الداخلي للاقتصاد المحلي وطبيعة الاستيرادات والسياسات الاقتصادية المتبعة، وكذلك الاحتياطي الأجنبي وعوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر بصورة مباشرة في سعر الصرف كالإشاعات والتوقعات، ويعزز التعامل بكفاءة مع العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية من قيمة الدينار العراقي وقوته الشرائية، الذي يُعدُّ استقراره مؤشرًا حاسمًا في التخطيط المالي وصحة الاقتصاد والاستقرار المالي، وهناك عدد من المؤشرات يمكن تحليلها لمعرفة التقلبات أو التغيرات التي تحدث في قيمة العملة وتؤثر فيها بوصفها مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي، ومؤشر كفاية الاحتياطيات الأجنبية ومعدّل سعر الفائدة .

1- مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (Exchange Market Pressure Index) ¹

يُعدُّ مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) مقياسًا يستخدم لتقييم ضغط طلب سوق الصرف على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية الذي يتولد في سوق الصرف الأجنبي عندما يتجاوز الطلب على العملات الأجنبية المعروض منها. ويأخذ في الحسبان متغيرات عدّة، منها سعر الصرف في السوق الموازي واحتياطيات النقد الأجنبي والقاعدة النقدية (M0)، وذلك لما له من تأثير كبير في الاقتصاد المحلي والتجارة الخارجية. إذ يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية نتيجة ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وهذا قد يسبب انخفاض الطلب عليها، وبالتالي انخفاض الكمية المستوردة.

يوضّح الشكل (1) انخفاض قيمة مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي من (0.14-%) للفصل الثاني من عام 2022 إلى (1.41-%) للفصل نفسه من عام 2023، وقد حافظ المؤشر على مستوياته بضمن الحدود العليا والدنيا للمؤشر البالغة (5.6% و -5.6%)، وذلك نتيجةً لقيام البنك المركزي بتغيير سعر الصرف الرسمي من (1450) دينار لكل دولار إلى (1300) دينار لكل دولار بداية عام 2023 للحفاظ على استقرار قيمة العملة المحلية، فضلًا عن قيامه بتطبيق المنصة الإلكترونية للتحويل الخارجي، وذلك بالتنسيق مع الجهات الدولية لغرض إحكام عمليات نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وتنظيمها للحفاظ على استقرار قيمة العملة المحلية، الذي أدى إلى ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية بنسبة (30.8%) مقابل تسجيل القاعدة النقدية ارتفاعًا بلغت نسبته (31.8%)، إذ سجّل سعر الصرف في السوق الموازي للفصل الثاني من عام 2023 انخفاضًا بلغت نسبته (0.8%) مقارنةً بالفصل نفسه من العام السابق على الرغم من تطبيق المنصة المذكورة.

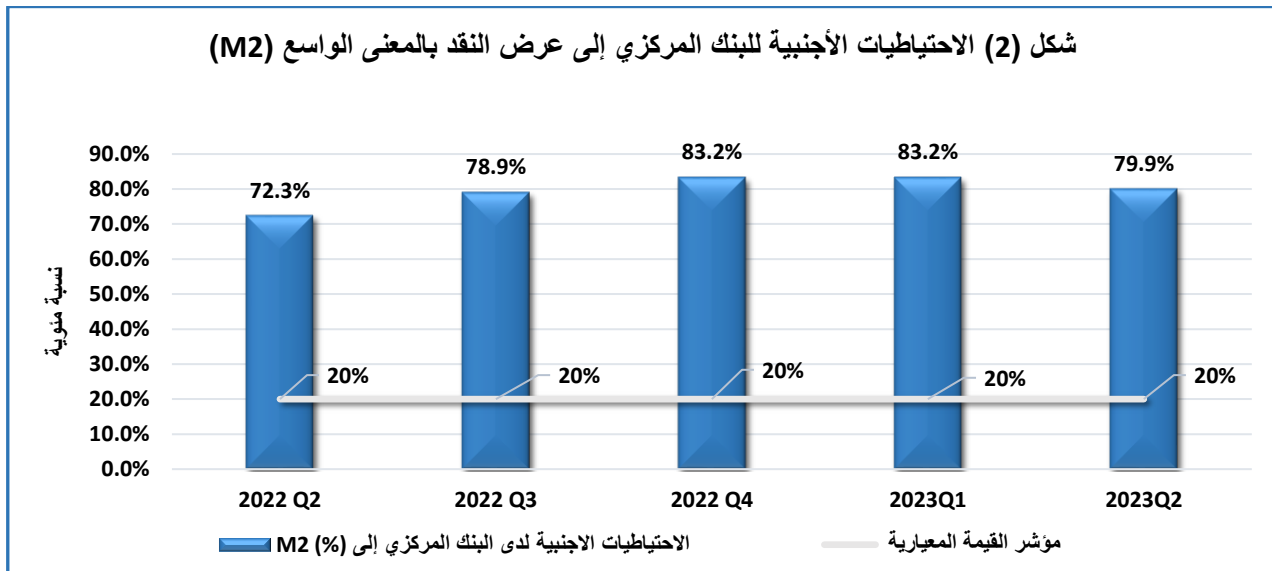
¹البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر 2020، العدد 14، ص 3



المصدر: تقديرات البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الاستقرار النقدي والمالي لعام 2023.

2- كفاية الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M₂)

يُعدُّ عرض النقد الواسع من أكثر المؤشرات النقدية التي يمكن تغطيتها من الاحتياطي الأجنبي، وقياس الطلب المحتمل على الأصول الأجنبية من المصادر المحلية، وأوصى صندوق النقد الدولي بأن تكون النسبة المعيارية لهذا المؤشر (20%)، للبلدان التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت،¹ وقد شكَّلت الاحتياطيات الأجنبية للفصل الثاني من عام 2023 نسبة (79.9%) من عرض النقد الواسع (M₂) مقابل نسبتها البالغة (72.3%) للفصل نفسه من عام 2022، وهي تُعدُّ بضمن الحدود الآمنة لأنها تجاوزت النسبة المعيارية البالغة (20%) ويُعزى ذلك إلى الارتفاع الاحتياطيات مقارنة بعرض النقد الواسع، وعلى النحو الموضح في الشكل (2).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

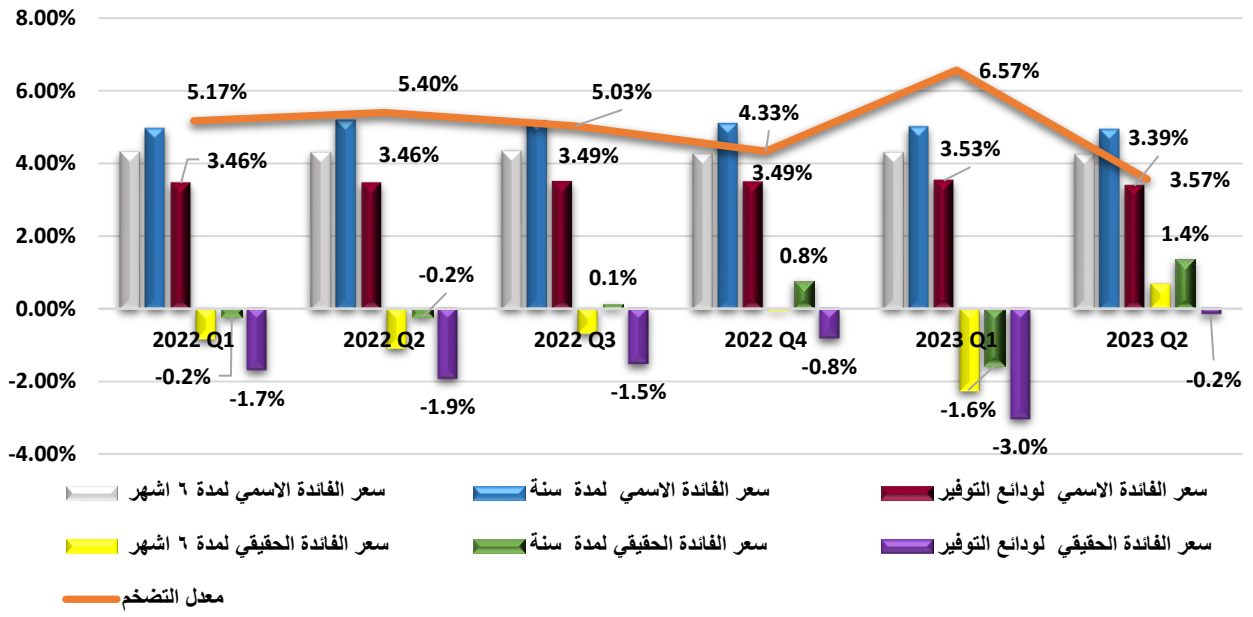
3- التغيير في معدّلات أسعار الفائدة

يُعدُّ سعر الفائدة أحد أهم الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية للتحكم في الدورات الاقتصادية وهو أحد المتغيرات التي لها أثر كبير في قيمة العملة المحلية إذا كان البلد يتمتع بأسواق مالية متطورة وحرية في حركة رؤوس الأموال. ويتم تحديده على وفق توجهات السياسة النقدية وذلك للتعامل مع المتغيرات المختلفة مثل الاستثمار والتضخم والبطالة لتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف للدولة، ولأن العراق ما زال يمتلك سوقاً مالياً ضعيفاً مع بيئة غير جاذبة للاستثمار، إذ إنّ سعر الفائدة ضعيف الأثر في الطلب على العملة الأجنبية، وغائب تماماً عن التحكم في حركة التدفقات المالية عبر الحدود، والسوق المالية ضعيفة الأثر في أدائها؛ لذا فإنّ سعر الفائدة ذا أثر ضعيف في قيمة العملة المحلية، وفيما يأتي تحليل لأسعار الفائدة الاسمية والحقيقية.

- أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية على ودائع التوفير والودائع الثابتة ومعدّلات التضخم

سجّل معدّل سعر الفائدة الاسمي على الودائع لمدة (6) أشهر خلال هذا الفصل انخفاضاً بنسبة (1.2-%) ليلبغ (4.25%) مقابل (4.30%) للفصل نفسه من عام 2022، في حين سجّل سعر الفائدة الحقيقي على الودائع الثابتة لمدة (6) أشهر معدّلاً موجباً بلغت نسبته (0.7%) مقابل (1.1-%) للفصل نفسه من العام السابق، أمّا معدّل سعر الفائدة الاسمي على الودائع الثابتة لمدة سنة فقد سجّل انخفاضاً بنسبة (4.7-%) للفصل الثاني من عام 2023 لتبلغ (4.92%) مقابل معدّلها البالغ (5.17%) للفصل نفسه من العام السابق، في حين ارتفعت الفائدة الحقيقية بنسبة (1.36%)، وعلى الرغم من ذلك فإنّ أسعار الفائدة متوسطة الأجل تُعدُّ منخفضة في ظل عدم اليقين الذي يشهده العالم اليوم مما لا يشجع على الإيداع. وكما سجّلت أسعار الفائدة الاسمية على ودائع التوفير للفصل الثاني من عام 2023 انخفاضاً بنسبة (2.1-%) لتبلغ (3.4%) مقابل (3.5%) للفصل نفسه من العام السابق، وباستبعاد معدّلات التضخم فقد بلغ معدّل سعر الفائدة الحقيقي لودائع التوفير للفصل الثاني من عام 2023 (0.18-%) مقابل نسبته البالغة (1.94-%) للفصل نفسه من العام السابق، ويُعزى التحسن الحاصل في أسعار الفائدة الحقيقية إلى انخفاض مستويات التضخم، إذ يؤدي الانخفاض الحاصل في أسعار الفائدة الاسمية إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية بافتراض ثبات معدّلات التضخم، وترتفع أسعار الفائدة الحقيقية إذا انخفضت معدّلات التضخم بنسب أكبر من الانخفاض الحاصل في معدّلات الفائدة الاسمية. ويُلحظ من الشكل (3) العلاقة العكسية بين كل من التضخم وأسعار الفائدة الحقيقية.

الشكل (3) معدّل سعر الفائدة على ودائع التوفير والودائع الثابتة ومعدّل التضخم



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي

جدول (1) المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة

الفصل الثاني 2023	الفصل الثاني 2022	اسم المؤشر
1300	1450	معدل سعر الصرف الرسمي دينار لكل دولار
-1.41	-0.14	مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (%)
142.105	108.440	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (مليار دينار)
177.772	150.010	عرض النقد بالمعنى الواسع M2 (مليار دينار)
79.9	72.3	نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) %
4.25	4.30	سعر الفائدة الاسمي على الودائع الثابتة (6 أشهر) (%)
4.92	5.17	سعر الفائدة الاسمي على الودائع الثابتة لمدة سنة (%)
3.35	3.46	سعر الفائدة الاسمي على ودائع التوفير (%)
3.57	5.4	معدل التضخم (%)

تم اعداد الجدول باعتماد بيانات:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية المالية.
- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

الخلاصة

ارتفاع قيمة الدينار العراقي الرسمي من 1450 دينار لكل دولار إلى 1300 دينار لكل دولار

استقرار مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي عند (-1.14%).

ارتفاع نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع هي اعلى بكثير من النسبة المعيارية البالغة (20%)

ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي بنسبه (31%)

استقرار نسبي في أسعار الفائدة الاسمية على الودائع



الفصل الثاني: مؤشرات أداء المصارف العاملة في العراق

يوضح هذا الفصل تحليل بعض المؤشرات الخاصة بأداء القطاع المصرفي وقياسها، بهدف تقديم صورة شاملة عن مدى استقرار هذا القطاع وقدرته في تلبية التزاماته المالية. ويتم ذلك من خلال مراقبة مؤشرات رئيسة عدّة تمثلت بالآتي:

1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف

إنّ ارتفاع نسبة المؤشر يعكس هشاشة القطاع المصرفي (Banking Sector Fragility) وزيادة المخاطر التي يواجهها هذا القطاع. وهذا الارتفاع يشير إلى احتمال وجود أزمة سيولة في القطاع المصرفي ويبدل على حجم التعثر الذي يعانيه، مما يعزز المخاطر المرتبطة بالاقتصاد والنظام المصرفي بشكل عام. ومن الجدير بالذكر أنّ البنك المركزي العراقي لم يقدّم أيّة قروض للمصارف العاملة خلال الفصل الثاني من عام 2023. وهذا يعكس عدم حاجة أيّ من المصارف العاملة للحصول على سيولة طارئة أو التعامل مع سحبات استثنائية خلال ذلك الوقت. ويُعدّ هذا المؤشر إشارة إيجابية، إذ يُظهر استقرار القطاع المصرفي وقدرته على إدارة سيولته بشكل فاعل في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

بناءً على قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 والمادة (30) منه، تلجأ المصارف العراقية إلى البنك المركزي في حالة وجود تعثر مالي أو نقص في السيولة، باعتباره المصدر الأخير للتمويل، ويشترط الشروط القانونية الآتية لتلك العملية.

- يرى البنك المركزي أنه من الضروري أن يتوفر لدى المصرف سيولة كافية لمواجهة سحب المودعين، وذلك للحفاظ على استقرار النظام المصرفي ومنع انهياره. ففي حالة نقص السيولة، يمكن للمصرف أن يلجأ إلى البنك المركزي لتعزيز سيولته بشروط مشددة.

- يشترط القانون أن يتوافق تعزيز السيولة مع الشروط المحددة في قانون البنك المركزي العراقي، والتي تتضمن الالتزام بالقوانين والأنظمة المصرفية، وتوفير الضمانات الكافية للحصول على التمويل.

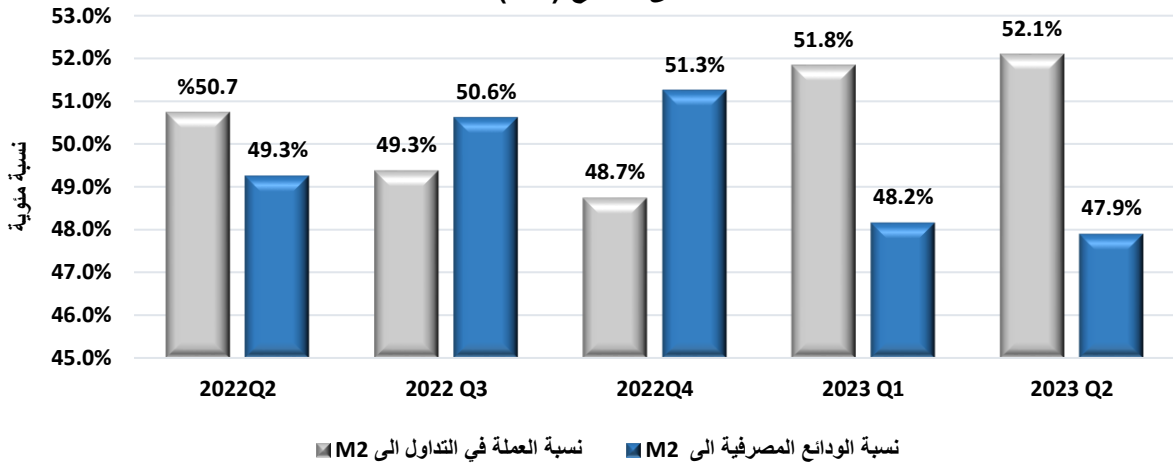
وبالتالي، يعدّ تعزيز السيولة من البنك المركزي أمراً هاماً للحفاظ على استقرار النظام المالي وضمان استمرارية الخدمات المصرفية في البلاد.

2- الودائع المصرفية والعملية في التداول إلى عرض النقد بالمعنى الواسع M2

تُعدّ نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى عرض النقد الواسع (M2) مؤشراً مهماً لسيولة المصارف وثقة الأفراد فيها. فعندما يكون هذا المؤشر مرتفعاً، فإنّه يشير إلى أنّ المصارف تؤدي وظائفها بشكل جيد وتتمتع بثقة المودعين، إذ تكون قادرة على جذب الودائع وتحتفظ بحجم ودائع مستقر، ومن ثمّ فإنّها غير معرضة لأزمة سيولة، وقد لوحظ من الشكل (4) انخفاض نسبة الودائع المصرفية إلى عرض النقد الواسع (M2) للفصل الثاني من عام 2023 لتبلغ (47.9%)، مقارنةً بنسبتها البالغة (49.3%) للفصل نفسه من العام السابق على الرغم من تسجيل تلك الودائع وللمدّة نفسها نموّاً بلغت نسبته (20%)، وبالمقابل فقد زادت نسبة العملة خارج البنوك إلى عرض النقد الواسع (M2) لتبلغ (52.1%) مقابل (50.7%) للمدّة نفسها من العام السابق، وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في نسبة الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية، إلاّ أنّه يستبعد تعرّضها لأزمة سيولة. مع أهمية أن يواصل البنك

المركزي متابعة هذه المؤشرات في القطاع المصرفي بعناية لضمان استقرار النظام المصرفي وضمان ثقة المودعين عبر تطوير الخدمات المصرفية.

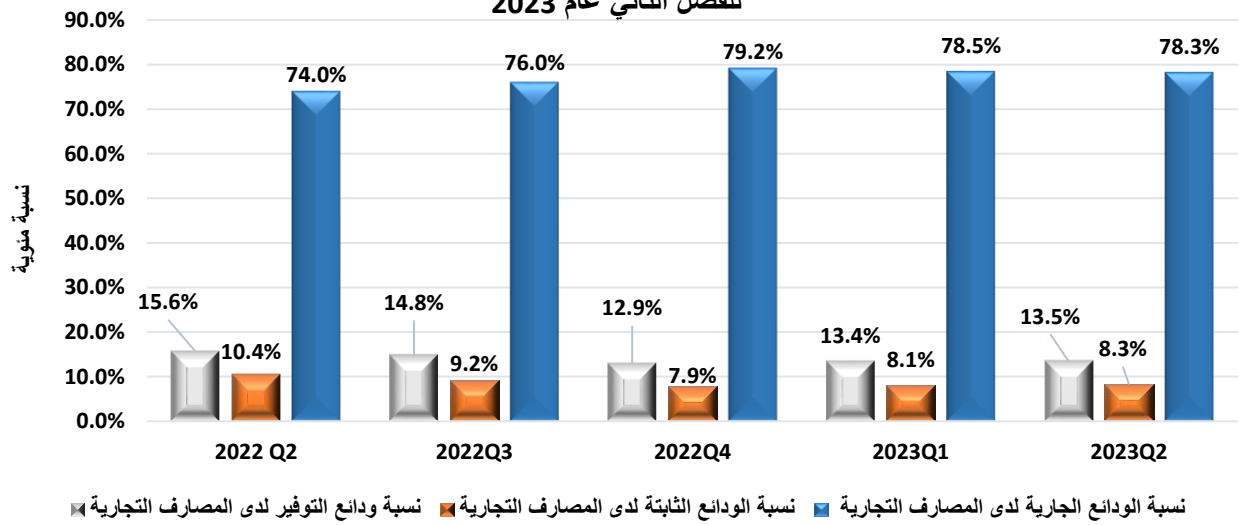
شكل (4) نسبة الودائع الداخلة في عرض النقد بالمعنى الواسع والعملة في التداول إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

أما فيما يخص توزيع الودائع المصرفية فيلحظ من الشكل (5) أنّ الودائع الجارية للفصل الثاني من عام 2023 قد سجّلت نسبة (78.3%) من إجمالي الودائع في حين سجّلت كل من ودائع التوفير والودائع الثابتة وللمدّة نفسها من عام 2023 نسبًا ضئيلة بلغت (13.5%) و(8.3%) من إجمالي الودائع على التوالي، وسجّلت الودائع الجارية نموًا بنسبة (26.9%) عن الفصل نفسه من عام 2022، وسجّلت ودائع التوفير نموًا بنسبة (3.9%)، في حين سجّلت الودائع الثابتة انخفاضًا بلغت نسبته (5%)، ويُعزى ارتفاع الودائع الجارية بالدرجة الأساس إلى زيادة الودائع الجارية الحكومية بنسبة (42.4%) وودائع المؤسسات العامة بنسبة (24.5%) وودائع القطاع الخاص بنسبة (16.2%)، فضلًا عن زيادة فاعلية الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المصارف وتسهيل المعاملات الجارية، ومع ذلك ينبغي مراقبة تنوع الودائع وتوزيعها بين الأنواع المختلفة لتحقيق توازن في هيكل الودائع وضمان استدامة النظام المصرفي وقدرته على تلبية الطلب على القروض وإدارة السيولة بشكل أفضل.

شكل (5) نسبة الودائع الثابتة والجارية والتوفير إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية للفصل الثاني عام 2023



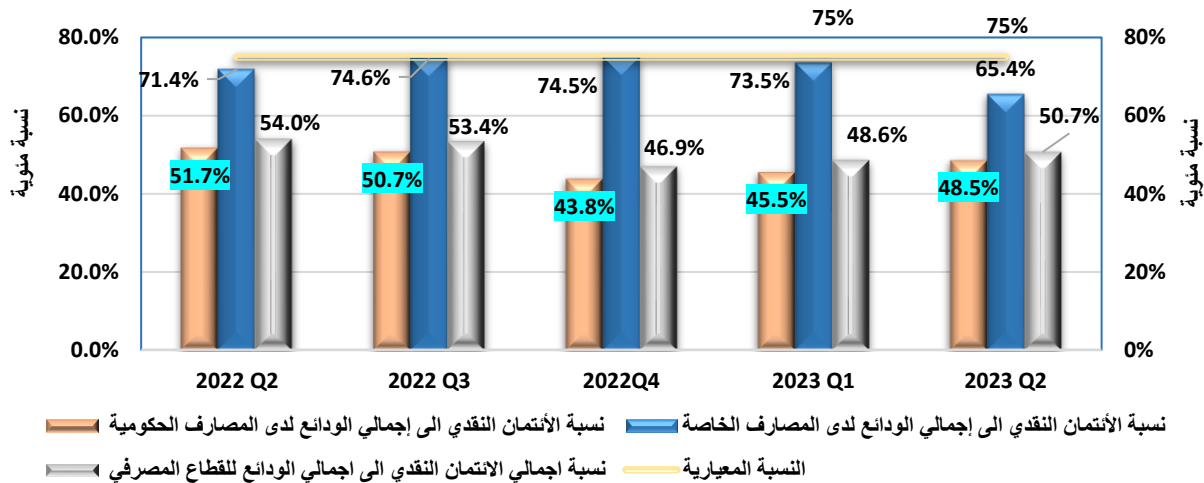
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

ولقياس درجة تطور العمق المالي للقطاع المصرفي فقد سجّل عرض النقد الواسع للفصل الثاني من عام 2023 نسبة (114.1%) من عرض النقد الضيق مقابل نسبته البالغة (116.8%) للفصل نفسه من عام 2022، ويُعزى هذا التراجع في مؤشر العمق المالي إلى انخفاض نسبة ودائع التوفير من إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي من (15.6%) إلى (13.5%) من إجمالي الودائع مما يعني انخفاض ادّخار القطاع العائلي، فضلاً عن الانخفاض الحاصل في نسبة الودائع الثابتة إلى إجمالي الودائع من (10.4%) إلى (8.3%) الذي يُعزى إلى الانخفاض في الاستثمار لدى القطاع المصرفي.

3- إجمالي الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع

يتم حساب هذا المؤشر بقسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع، ويعكس ارتفاع هذا المؤشر بشكل يفوق النسبة المعيارية الخاصة به ويشكّل خطراً على المصرف في التزاماته تجاه المودعين، ويوضّح الشكل (6) انخفاض إجمالي الائتمان النقدي الممنوح من القطاع المصرفي إلى إجمالي ودائعه لتبلغ (50.7%) مقارنة بنسبتها البالغة (54%) للفصل الثاني من عام 2022 وهي أقل من النسبة المعيارية البالغة (75%) المحددة من البنك المركزي ويُعزى ذلك الانخفاض إلى نمو إجمالي الودائع وللمدّة نفسها بنسبة (20%) وهي أكبر من نسبة نمو حجم الائتمان النقدي الممنوح البالغة نسبته (12.6%).

شكل (6) نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والخاصة والقطاع المصرفي ككل



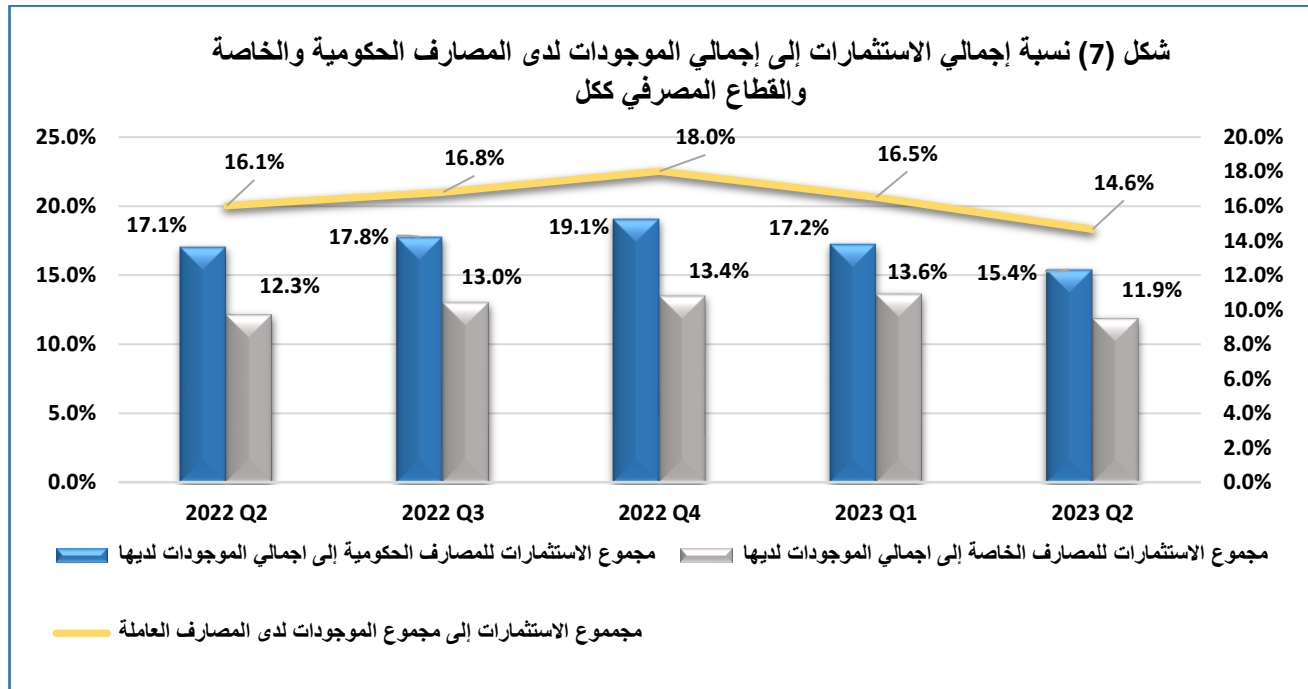
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية، الموقع الإحصائي.

يُلاحظ انخفاض نسبة هذا المؤشر للمصارف الخاصة من (71.4%) للفصل الثاني من عام 2022 إلى (65.4%) للفصل نفسه من عام 2023 وهي نسبة منخفضة عن الحد الذي أقره البنك المركزي، ويُعزى هذا إلى انخفاض الائتمان النقدي الممنوح مع ارتفاع إجمالي الودائع، أما عند المقارنة مع المصارف الحكومية فقد شهدت هذه النسبة انخفاضاً على مدى السنوات السابقة، ولتنخفض من (51.7%) للفصل الثاني من عام 2022 إلى (48.5%) للفصل نفسه من عام 2023 ويُعزى ذلك إلى ارتفاع إجمالي الودائع، ولا سيما الحكومية وهي ضمن الحدود الآمنة التي أقرها البنك المركزي العراقي.

4- استثمارات المصارف

يُعدُّ مؤشر استثمارات المصارف أحد المؤشرات المهمة التي تظهر حجم الاستثمارات الفعلية في ميزانيات المصارف، ويسلط الضوء على أهمية المساهمة التي تقدمها هذه الاستثمارات في تحقيق العوائد وزيادة الأرباح للمصارف، ولا سيما إن كانت هذه الاستثمارات تعزز القطاعات الاقتصادية وتسهم بشكل إيجابي في الاقتصاد الوطني، إذ يتم تمويل الاستثمارات من رأس المال الخاص بالمصرف والودائع المتاحة لديه، وتظهر الاستثمارات في جانب الموجودات في ميزانية المصرف. ويتم قياس حجم الاستثمارات بمقارنتها بإجمالي الموجودات لتحديد مدى أهميتها وحجمها لدى المصرف، فإذا كانت نسبة استثمارات المصارف العاملة مرتفعة، فإن ذلك يعكس كفاءة المصرف في إدارة السيولة وتحقيق العوائد وزيادة الأرباح للمصرف، وقد يكون لها تأثير إيجابي في القطاع الحقيقي للاقتصاد من خلال تمويل المشاريع وتعزيز النمو الاقتصادي، ويوضح الشكل (7) انخفاض إجمالي حجم الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية من (16.1%) للفصل الثاني من عام 2022 إلى (14.6%) للفصل نفسه من عام 2023، ويُعزى هذا الانخفاض إلى نمو حجم الموجودات بنسبة (12.7%) وهي أكبر من نمو حجم الاستثمارات والبالغة (2.5%)، فضلاً عن انخفاض نسبة الاستثمارات للمصارف الحكومية إلى

إجمالي موجوداتها من (17.1%) في الفصل الثاني من عام 2022، إلى (15.4%) للفصل نفسه من عام 2023، أما استثمارات المصارف الخاصة إلى إجمالي موجوداتها فقد انخفضت نسبتها من (12.3%) للفصل الثاني من عام 2022 إلى (11.9%) للفصل نفسه من عام 2023، وقد شكّل إجمالي استثمارات المصارف الحكومية نسبة (82.9%) من إجمالي استثمارات القطاع المصرفي لما تمتاز به المصارف الحكومية من ثقة لدى الجمهور بسبب ضخامة النشاط المصرفي الذي تقدمه هذه المصارف وشبكة فروع المنتشرة في جميع محافظات العراق، في حين لم تشكّل استثمارات المصارف الخاصة سوى (17.2%) من إجمالي استثمارات القطاع المصرفي.

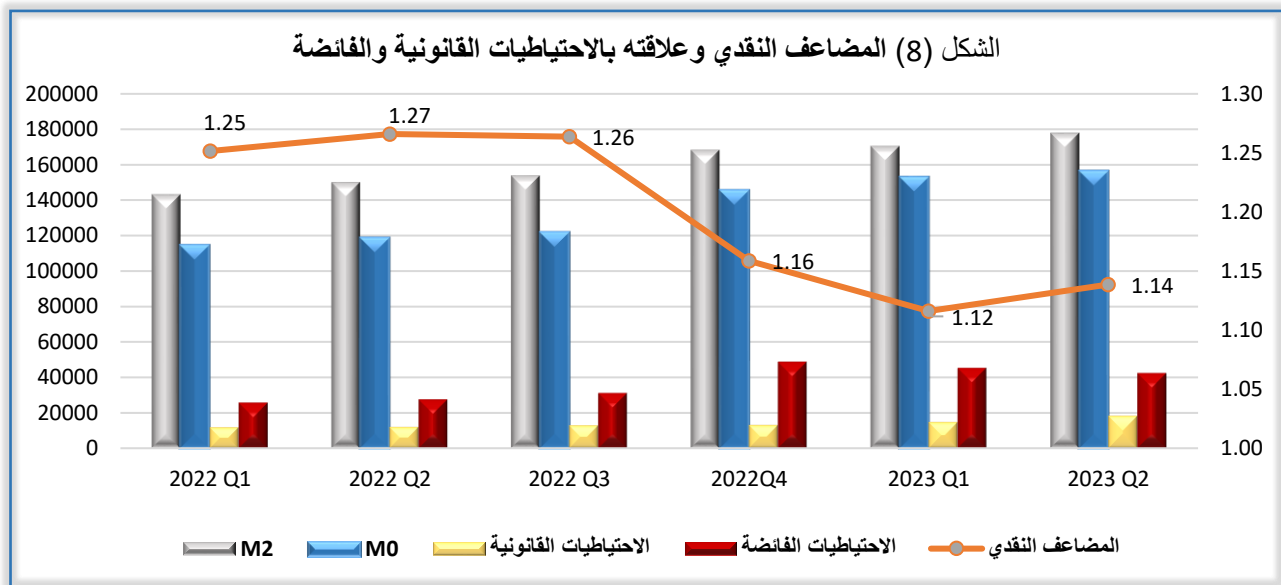


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

5- المضاعف النقدي

يعكس المضاعف النقدي قدرة المصارف على خلق النقود ويتم ذلك من خلال عملية خلق الودائع، ويتم حساب المضاعف النقدي عن طريق قسمة عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) على الأساس النقدي (M0)، ويوضح الشكل (8) انخفاض نسبة المضاعف النقدي ليسجل للفصل الثاني من عام 2023 (1.14%) مقابل نسبته البالغة (1.27%) للفصل نفسه من العام الماضي، ويُعزى الانخفاض في نسبة المضاعف إلى النمو الحاصل في الأساس النقدي بنسبة (31.8%) الذي فاق النمو الحاصل في عرض النقد الواسع البالغة نسبته (18.5%)، ويُعزى النمو المرتفع للأساس النقدي من ناحية الاستخدامات إلى النمو الحاصل في الاحتياطيات القانونية لدى البنك المركزي التي سجلت نمواً بلغت نسبته (50.3%) نتيجة قيام البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطيات القانونية من (15%) للفصل الثاني لعام 2022 إلى (18%) للفصل نفسه من العام الحالي، وحققت الاحتياطيات الفائضة التي شكّلت نسبة (27.1%) من إجمالي الأساس النقدي نمواً بلغت نسبته (54%) عن الفصل نفسه من العام السابق نتيجة زيادة إجمالي الودائع المصرفية (باستثناء الحكومة المركزية)، أما الائتمان الممنوح للحكومة المركزية الذي يُعدّ جزءاً

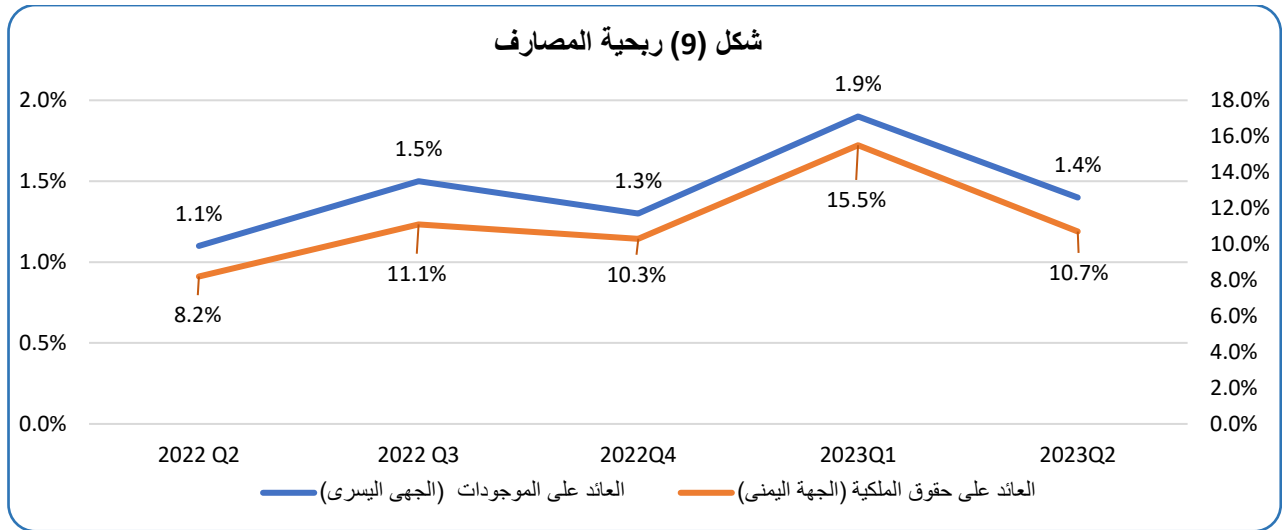
من صافي الأصول المحلية للبنك المركزي فقد سجّل تراجعاً بلغت نسبته (21.5%) نتيجة قيام الحكومة المركزية بتسديد نسبة من حوالاتها المخصصة لدى البنك المركزي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

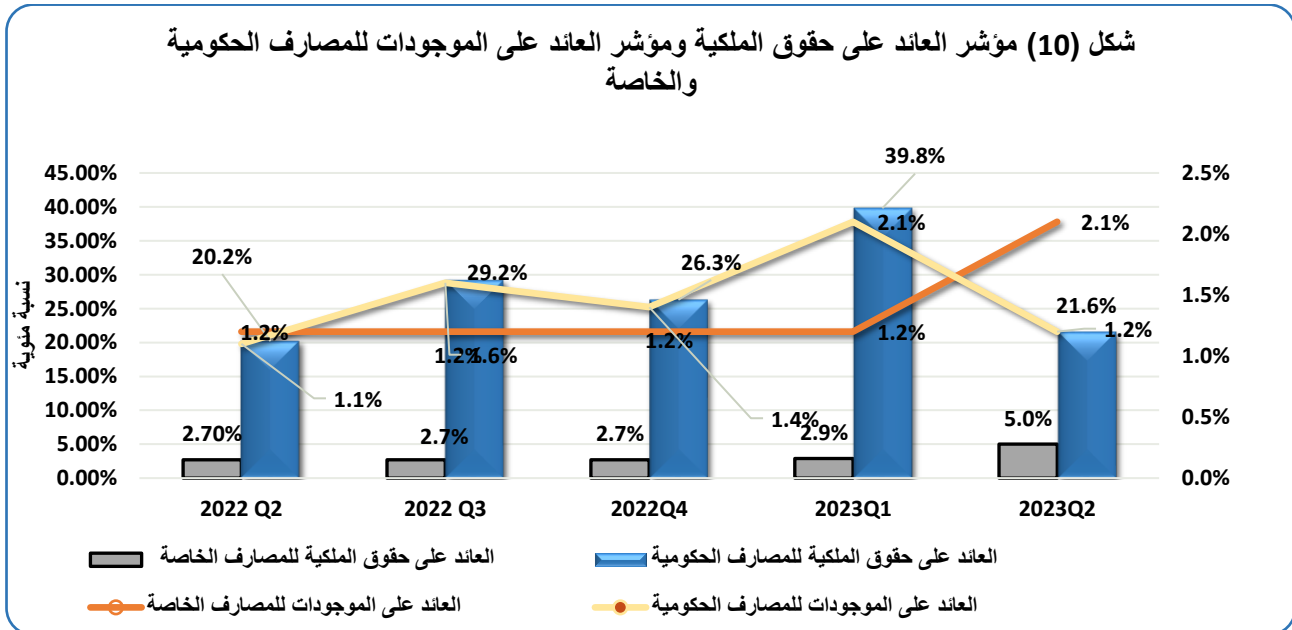
6- ربحية المصارف

يتم استخدام هذا المؤشر لقياس الأرباح التي تحققها المصارف أو الخسائر التي قد تتكبدها. ويقوم المؤشر بتقييم جانبيين رئيسيين: نسبة العائد على حقوق الملكية (Return on Equity) الذي يقيم كفاءة المساهمين في استخدام أموال المصرف وقدرتهم على تحقيق الأرباح، ونسبة العائد على الموجودات (Return on Assets) التي تعكس القدرة التشغيلية للمصرف وكفاءته في استخدام الموجودات لتحقيق الأرباح. يُوضّح الشكل (9) ارتفاع نسبة العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي من (8.2%) في الفصل الثاني لعام 2022 إلى (10.7%) للفصل نفسه من عام 2023 وهذا يدل على الاستخدام الفاعل لإسهامها في توليد الأرباح، ويوضّح الشكل (9) ارتفاع نسبة العائد على الموجودات من (1.1%) في الفصل الثاني لعام 2022 إلى (1.4%) للفصل نفسه من عام 2023. وهذا يشير إلى أنّ المصارف تستغل بشكل جيد الجزء الفائض من مواردها لتحقيق الأرباح، وارتفاع هذه النسب يعكس فاعلية المصارف وكفاءتها في إدارة أموالها وتحقيق العائد عليها. ويُعزز ذلك الثقة في الأداء المالي للمصارف ويجعلها جاذبة للمستثمرين والمودعين. ومن المهم أن يُتابع البنك المركزي والجهات المشرفة هذه النسب بعناية لضمان استدامة النظام المصرفي واستقراره.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

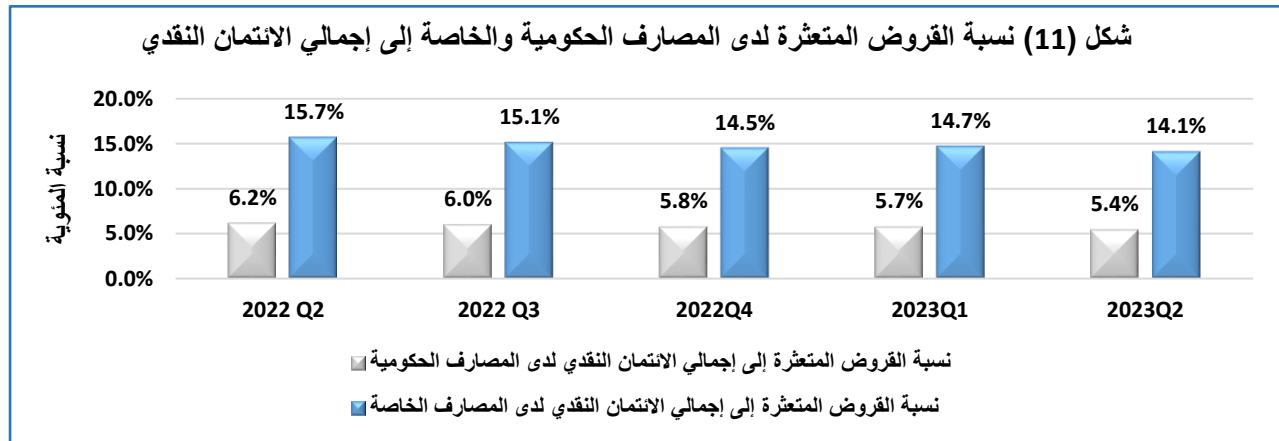
وتُظهر النسب المذكورة في الشكل (10) ارتفاع نسبة العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف الحكومية إذ ارتفعت فيها نسبة العائد على حقوق الملكية من (20.2%) في الفصل الثاني لعام 2022 إلى (21.6%) للفصل نفسه من عام 2023، وارتفعت نسبة العائد على الموجودات لهذه المصارف وللمدة نفسها من (1.1%) إلى (1.2%)، وسجلت نسبة العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات في المصارف الخاصة ارتفاعاً، إذ ارتفع العائد على حقوق الملكية من (2.7%) للفصل الثاني من عام 2022 إلى (5.0%) للفصل نفسه من عام 2023، وسجل العائد على الموجودات ارتفاعاً من (1.2%) إلى (2.1%) خلال المدة نفسها، وهذا يدل على أنّ المصارف الحكومية لديها القدرة على تحقيق الأرباح من خلال استثمار مواردها وموجوداتها بشكل فاعل.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

7- القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي

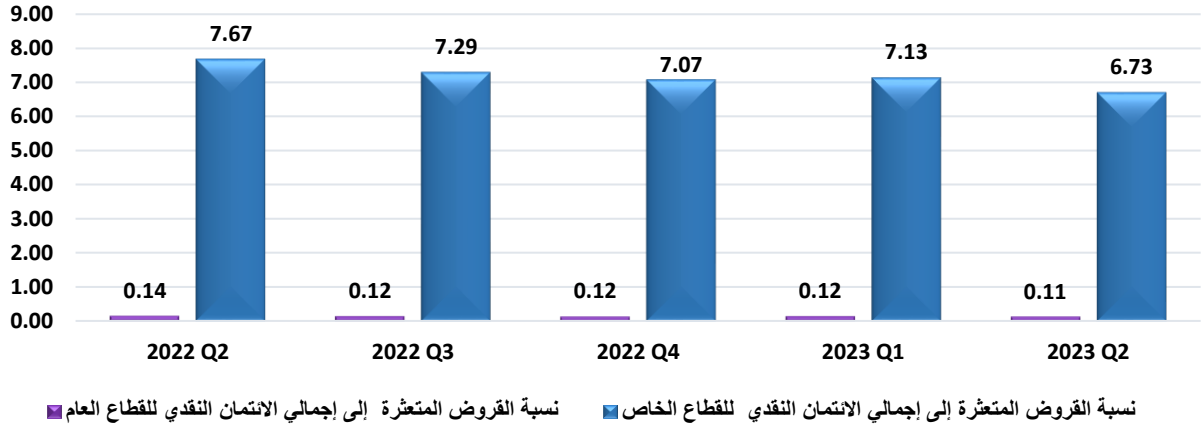
سجلت نسبة القروض المتعثرة مقارنة بإجمالي الائتمان النقدي للمصارف العاملة، انخفاضاً من (7.7%) في الفصل الثاني من عام 2022 إلى (6.8%) للفصل نفسه من عام 2023. ويُعزى ذلك إلى انخفاض القروض المتعثرة في القطاع المصرفي بنسبة (0.6%). هذا ناجم عن السياسات التحفظية التي تتبعها المصارف في منح قروض. من جانب آخر انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الحكومية من (6.2%) للفصل الثاني من عام 2022 إلى (5.4%) للفصل نفسه من عام 2023. وكذلك انخفضت نسبة القروض المتعثرة لإجمالي الائتمان النقدي في المصارف الخاصة من (15.7%) للفصل الثاني من عام 2022 إلى (14.1%) للفصل نفسه من عام 2023، في المقابل كانت نسبة القروض المتعثرة أعلى في المصارف الخاصة وعلى النحو الموضح في الشكل (11).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

أما على مستوى توزيع القروض المتعثرة إلى نسبة الائتمان النقدي فيلحظ من الشكل (12) انخفاض هذه النسبة في القطاع الخاص من (7.7%) في الفصل الثاني من عام 2022 إلى (6.7%) للفصل نفسه من عام 2023. وانخفاضها في القطاع العام من (0.14%) إلى (0.11%) للمدة ذاتها من عام 2023 في القطاع الحكومي في الوقت الذي تشكل القروض المتعثرة للقطاع الخاص (98.3%) من إجمالي القروض المتعثرة مقارنة بالقطاع العام التي تشكل (1.7%).

شكل (12) نسبة القروض المتعثرة لدى القطاع العام والخاص إلى إجمالي الائتمان النقدي

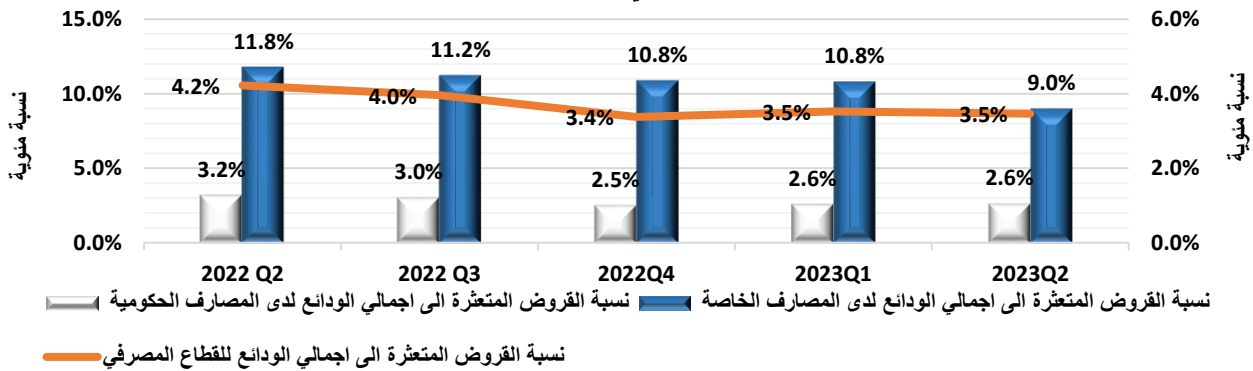


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

8- القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع

يتم قياس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع في المصارف. ويوضح الشكل (13) انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي من (4.1%) في الفصل الثاني من عام 2022 إلى (3.5%) للفصل ذاته من عام 2023، ويشير هذا الانخفاض في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع إلى تحسن أداء القطاع المصرفي في إدارة قروضه، إذ انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع في المصارف الخاصة من (11.2%) إلى (9.2%)، محققة تقدماً جيداً، على الرغم من أنها لا تزال مرتفعة بالمقارنة مع المصارف الحكومية. ويُعزى ذلك إلى حجم ودائع المصارف الحكومية الضخمة التي انخفضت فيها نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع فيها من (3.2%) للفصل الثاني 2022 إلى (2.6%) للفصل نفسه من العام الحالي، وهذه النسب تعكس تحسناً في مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي ليعكس زيادة قدرة المصارف على التعامل مع التحديات المتعلقة بالقروض المتعثرة.

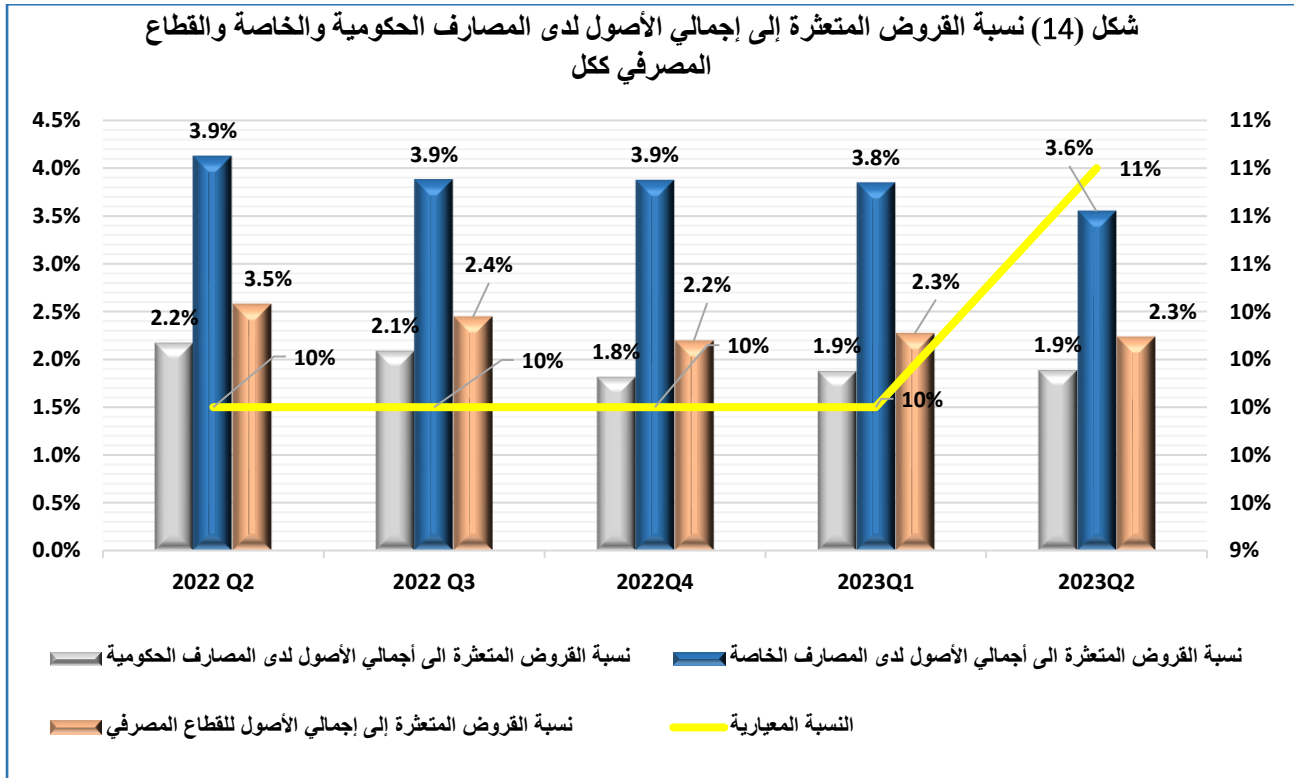
شكل (13) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والخاصة والقطاع المصرفي ككل



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

9- القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الأصول لدى المصارف، أنّ القيمة المعيارية لهذه النسبة هي (11%)¹، ويوضّح الشكل (14) انخفاض النسبة من (2.5%) للفصل الثاني من عام 2022 إلى (2.3%) للفصل نفسه من عام 2023، وبذلك فإنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لم تتجاوز النسبة المعيارية، مما يشير إلى أنّ المصارف تدير محفظة القروض بفاعلية وتتحكم بمخاطر الائتمان بشكل جيد.



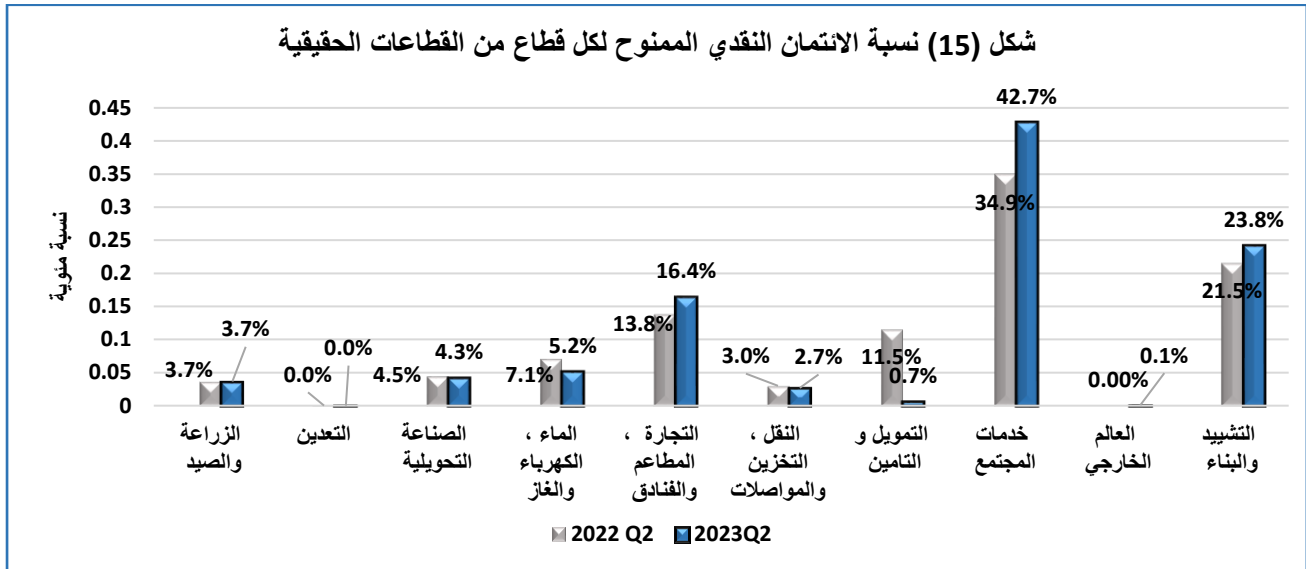
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

ويُلاحظ أنّ مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول في المصارف الخاصة والحكومية يُظهر تحسناً للمدة (2023Q2-2022Q2)، إذ انخفضت النسبة في المصارف الخاصة، من (3.9%) إلى (3.6%)، وانخفضت النسبة أيضاً في المصارف الحكومية من (2.2%) إلى (1.9%). هذه النسبة المنخفضة في كلا المصارف تدل على عدم وجود مخاطر كبيرة تتعلق بجودة الأصول لدى القطاع المصرفي. ويجب ملاحظة أنّ المصارف الحكومية تمتلك حصة أكبر من إجمالي أصول القطاع المصرفي، مما يُظهر استقرار النظام المصرفي بشكل عام.

¹ ASli Demircug – Kunt and Enrica Detragiache, The Determinants OF Banking Crises in Developing- and developed Countries, International Monetary Fund, 1998, Vol 45.

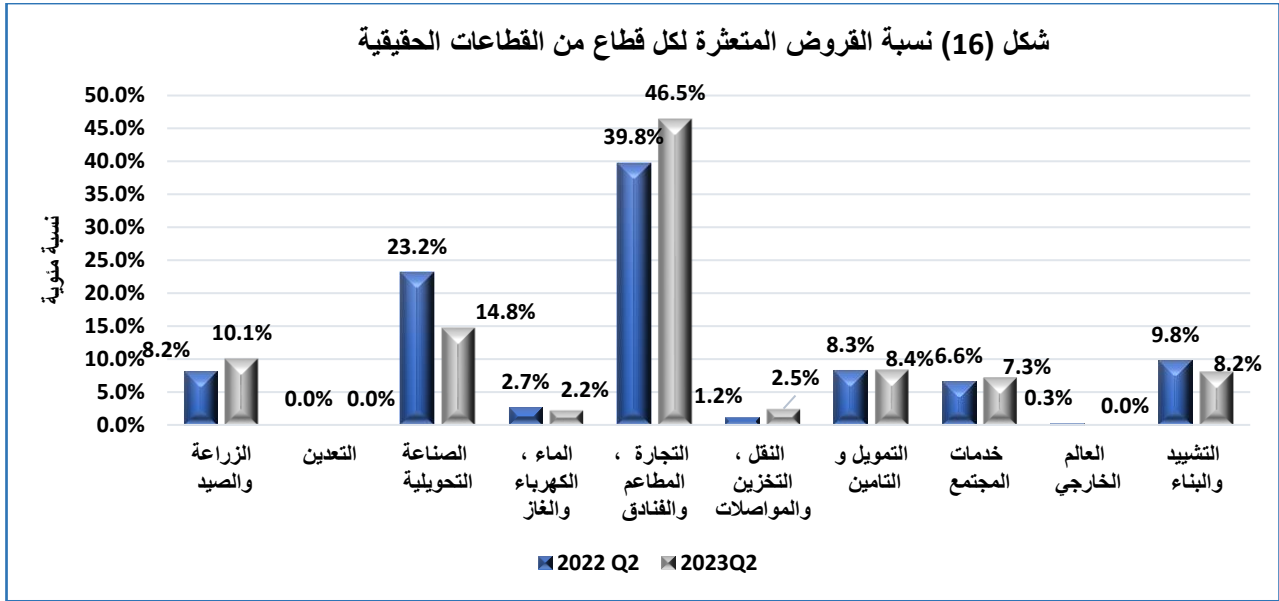
10-التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة

شهد كُلاً من قطاعات التجارة والمطاعم والفنادق وخدمات المجتمع والبناء والتشييد والعالم الخارجي ارتفاعاً في نسب مساهمتها في الائتمان النقدي الممنوح لهذه القطاعات لتبلغ نسب المساهمة (16.4%) و(24.7%) و(23.8%) و(0.1%) على التوالي وكما في الشكل (15).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

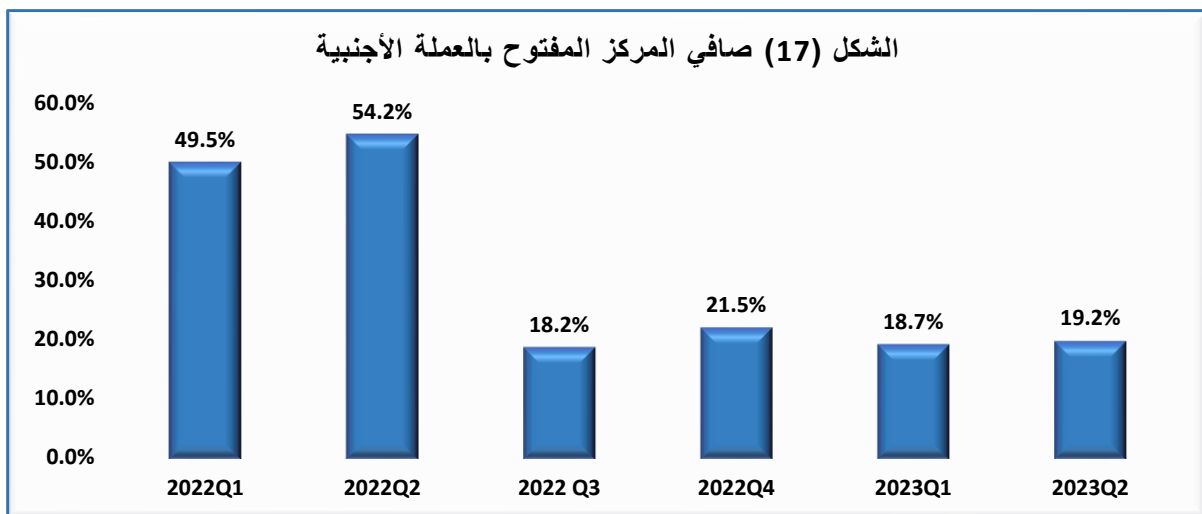
أما على مستوى التوزيع القروض المتعثرة على القطاعات فنلاحظ من الشكل (16) ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق إلى (46.5%) في الفصل الثاني من عام 2023، مقارنة بـ(39.8%) للمدة نفسها من عام 2022. يليها انخفاض نسبة القروض المتعثرة في قطاع الصناعات التحويلية وللمدة نفسها من (23.2%) إلى (14.8%). فضلاً عن انخفاض القروض المتعثرة في قطاع البناء والتشييد من (9.8%) للفصل الثاني من عام 2022 إلى (8.2%) للمدة نفسها من عام 2023. في حين ارتفعت القروض المتعثرة في قطاع الزراعة من (8.2%) للفصل الثاني من عام 2022 إلى (10.1%) للفصل نفسه من عام 2023. وذلك يتطلب من المصارف أن تتخذ وسائل أكثر حيطة في منح القروض بضمنها نوع الضمانات المستخدمة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

11- صافي المركز المفتوح في العملة الأجنبية لرأس المال

إنّ انخراط المصارف في الأعمال المصرفية يجعلها أكثر عرضة للخسائر المالية الناتجة عن مخاطر السوق، وتُعدُّ مخاطر أسعار الصرف من أهم مكوناتها، فضلاً عن أنّ بعض البلدان تسمح للبنوك بالانخراط في التداول في أسواق الأسهم مما يؤدي إلى تعرضها إلى مخاطر أسعار الأسهم، ويُعدُّ صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية الذي هو الفرق بين (الأصول والخصوم الأجنبية) إلى رأس المال المقياس الأكثر شيوعاً لمخاطر سعر الصرف. سجّل صافي المركز المفتوح للفصل الثاني من عام 2023 انخفاضا ليسجّل (19.2%) مقابل نسبته البالغة (54.2%) للفصل نفسه من العام السابق، وهو بضمن حدود النسبة المعيارية المحددة من البنك المركزي البالغة (20%)، ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع صافي الأصول الأجنبية بنسبة (63.2%) وتحقيق رؤوس أموال المصارف نموًا بلغت نسبته (4%)، كما في الشكل (17).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي.

جدول (2)

المؤشرات الخاصة بأداء القطاع المصرفي

معدل التغير %	الفصل الثاني 2023	الفصل الثاني 2022	المؤشر
-2.8	47.9	49.3	الودائع الداخلة في عرض النقد الواسع إلى M2 (%)
2.8	52.1	50.7	نسبة العملة في التداول إلى M2 (%)
-6.1	50.7	54.0	إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (%)
-10.2	1.14	1.27	المضاعف النقدي (%)
-95.4	6.7	144.3	نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية (%)
30.5	10.7	8.2	العائد على حقوق الملكية (%)
27.3	1.4	1.1	العائد على الموجودات (%)
85.2	5.0	2.7	العائد على حقوق الملكية للمصارف الخاصة (%)
75	2.1	1.2	العائد على حقوق الموجودات للمصارف الخاصة (%)
-11.7	6.8	7.7	القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي (%)
-14.6	3.5	4.1	القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع (%)
-54.0	2.3	5	القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول (%)
-64.6	19.2	54.2	صافي الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف (%)

تم إعداد الجدول باعتماد بيانات:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية المالية.
- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم إحصاءات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

الخلاصة

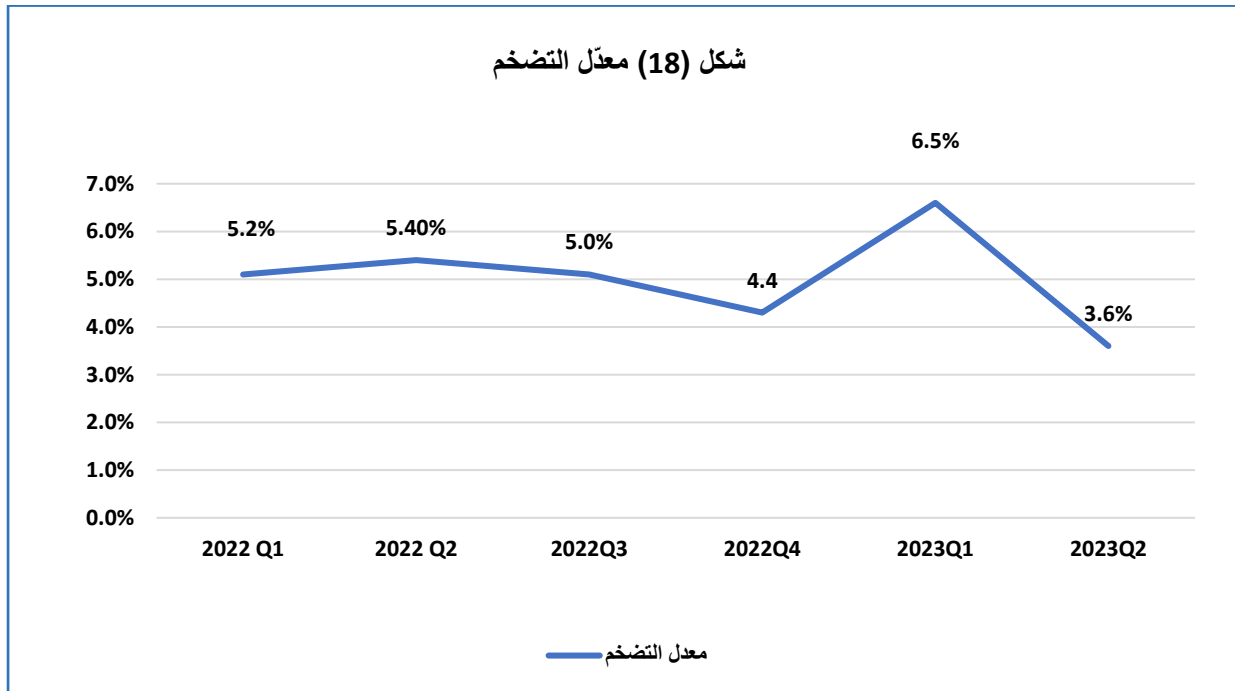
- 1- استمرار انخفاض نسبة الودائع إلى عرض النقد الواسع خلال المدة (2022-2023) وهذا ما يبين ضعف أداء المصارف في جذب الودائع.
- 2- استمرار ارتفاع نسبة العملة خارج البنوك إلى عرض النقد الواسع ويعزى ذلك إلى الطبيعة النقدية للاقتصاد العراقي وارتفاع الأسعار مما جعل الافراد يحتفظون بكمية نقود أكبر للحصول على نفس السلع والخدمات السابقة.
- 3- استمرار ارتفاع نسبة الودائع الحكومية إلى إجمالي الودائع لتسجل (56.41%) من إجمالي الودائع.
- 4- اخذ العائد على حقوق الملكية اتجاهاً متصاعداً منذ الفصل الثاني 2022 في حين نلاحظ ارتفاع العائد على الموجودات في الفصل الثاني 2023 بعد أن انخفضت لأول مرة في الفصل الأول 2023 منذ الفصل الثاني 2022. وهذا بسبب انخفاضه لدى المصارف الحكومية في هذا الفصل.
- 5- استمرار انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي ونسبة القروض المتعثرة على الودائع.
- 6- سجّلت القروض المتعثرة إلى الأصول نسبة متدنية تبلغ (2.2%) وهي أقل بكثير من نسبة المعيارية البالغة (11%).
- 7- سجّلت كل من الزراعة والتجارة والمطاعم والفنادق والخدمات المجتمع ارتفاعاً في القروض المتعثرة لهذا الفصل مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق.
- 8- إنّ قطاع الخدمات مجتمع يستحوذ على النسبة الأكبر من حجم الائتمان الممنوح، إلا أنّ نسبة التعثر فيها منخفضة مما يشير إلى القوة واستقرار هذا القطاع، في حين سجّل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق أعلى نسبة تعثر على الرغم من أنه يسجّل نسبة (16.4%) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح.

الفصل الثالث: مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

يتم من خلال هذا الفصل تحليل المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الكلي وقياسها لمعرفة المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الاقتصاد، ومن أهم هذه المتغيرات هي التضخم، ومؤشر الدين العام الداخلي وكذلك مؤشر المخفض الضمني لـ GDP الذي يوضّح حدود إمكانيات الإنتاج داخل الاقتصاد العراقي فضلاً عن قياس مؤشر فجوة الناتج المحلي الإجمالي (GDP-gap) وهي على النحو الآتي:

1- معدل التضخم (Inflation Rate)

سجّلت سلة أسعار المستهلك في العراق للفصل الثاني من عام 2023 ارتفاعاً لتبلغ (120.8) نقطة مقابل (116.6) نقطة للفصل نفسه من العام السابق مسببةً تضخماً بلغت نسبته (3.6%) وعلى أساس سنوي، منخفضاً عن الفصل الأول من عام 2023 الذي بلغت نسبة التضخم فيه (6.5%) ويُعزى ذلك إلى الإجراءات التي اتبعتها البنك المركزي في تغيير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من (1450) دينار لكل دولار إلى (1300) دينار لكل دولار لتحقيق هدف البنك في استقرار المستوى العام للأسعار وحماية القوة الشرائية للمواطنين، ولا سيّما أنّ سعر الصرف الرسمي الذي يمول الاستيرادات يتيح استقراراً أكبر في أسعار السلع والخدمات، وعلى النحو الموضّح في الشكل (18).

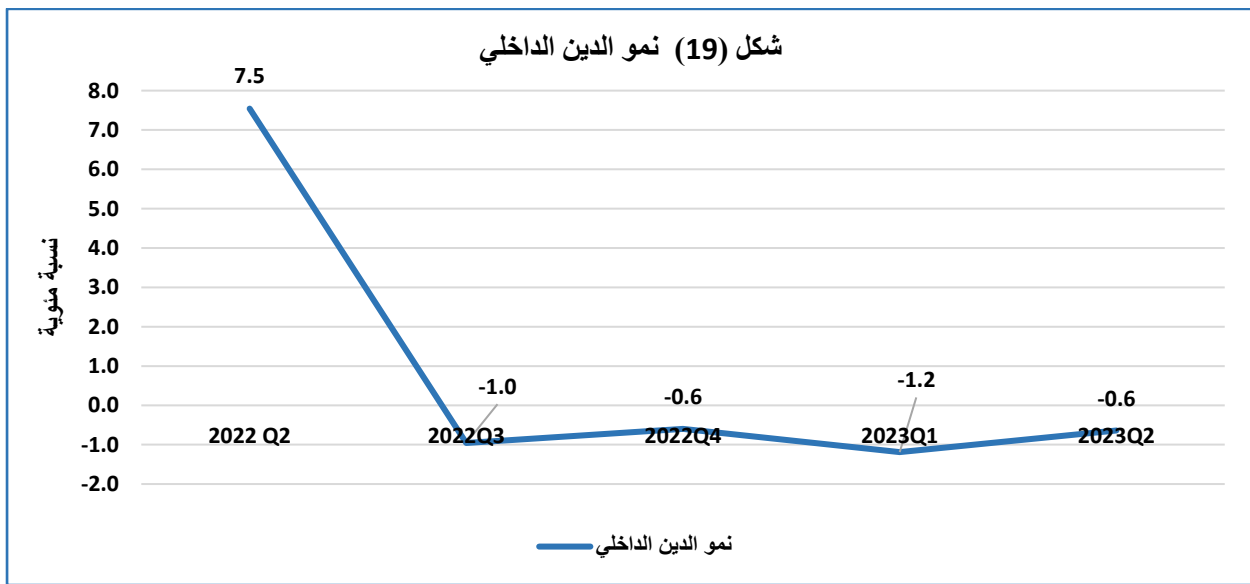


المصدر: البنك المركزي العراقي، البيانات المالية الأساسية.

2- معدّل نمو الدين الداخلي

سجّل الدين العام الداخلي انخفاضاً بنسبة (0.6%) ليبلغ (69.7) تريليون دينار في الفصل الثاني للعام 2023 مقابل (70.12) تريليون دينار في الفصل الثاني في عام 2022 ويُعزى ذلك إلى انخفاض السندات بنسبة (32.12%) ليبلغ (1,99) تريليون دينار للعام الحالي مقارنةً بالعام السابق الذي بلغ (2,94) تريليون دينار للفصل الثاني للعام السابق.

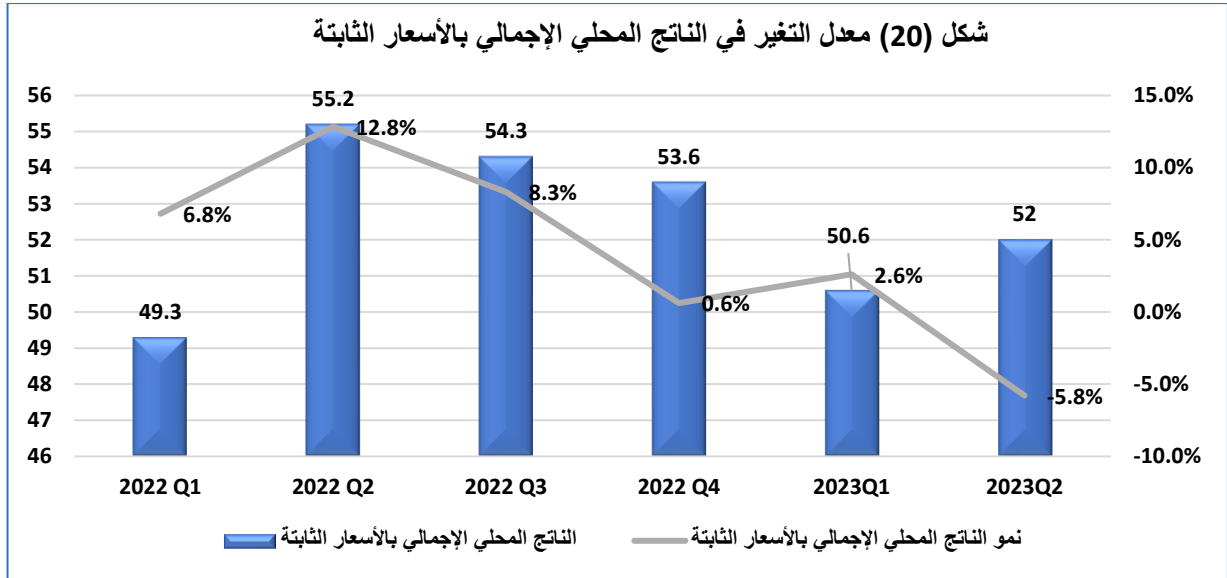
في حين ارتفعت حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الدين العام الداخلي نسبة (8.15%) في الفصل الحالي مقابل (7.93%) للفصل الثاني في عام 2022 وكذلك ارتفاع الحوالات الخزينة المخصصة من البنك المركزي إلى إجمالي الدين الداخلي من (63.1%) للفصل الثاني لعام 2022 إلى (63.4%) للفصل نفسه من العام الحالي، وعلى النحو الموضّح في الشكل (19).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

3- معدّل التغيّر في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

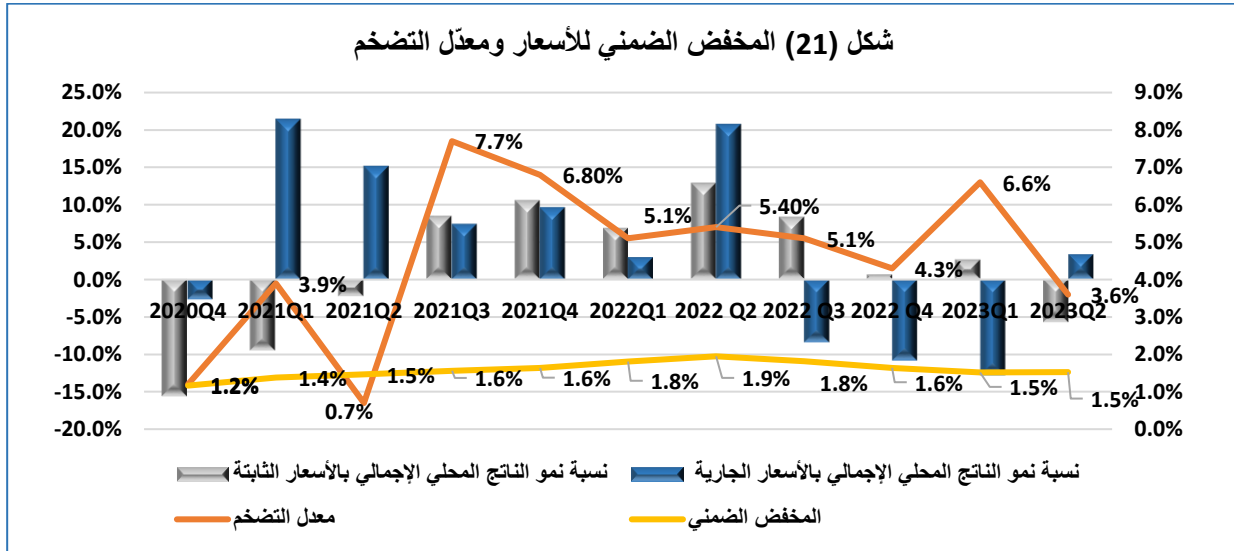
سجّل الناتج المحلي الإجمالي للفصل الثاني من عام 2023 نموًا بلغت نسبته (3.4%) مقارنةً بالفصل الأول من عام 2023 ليبلغ (79.2) تريليون دينار مقابل (76.6) تريليون دينار للفصل الأول من عام 2023، وعلى النحو الموضّح في الشكل (20) ويُعزى ذلك إلى التحسن في أسعار النفط العالمية، إذ شكّل النفط الخام نسبة (41.5%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويُشير هذا الارتفاع إلى تأثر الاقتصاد بتغيرات في الأسعار العالمية للنفط مما يؤدي إلى تحديات اقتصادية تتطلب إجراءات تحفيز الاقتصاد وتنويع مصادر الإيرادات لضمان استقرار الاقتصاد والحد من التأثيرات السلبية في النمو الاقتصادي، في حين انخفض معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفصل الثاني 2023 بنسبة (5.7%) ليبلغ (52.03) تريليون دينار مقابل (55.2) تريليون دينار للفصل نفسه من العام السابق، ويُعزى ذلك إلى انخفاض إنتاج النفط الخام بعد التخفيض الطوعي الذي أقرته منظمة أوبك بلس للمحافظة على أسعار النفط الخام.



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات الناتج المحلي الإجمالي للفصل الأول 2023.

4- المخفّض الضمني للأسعار (Implicit Price Deflator)

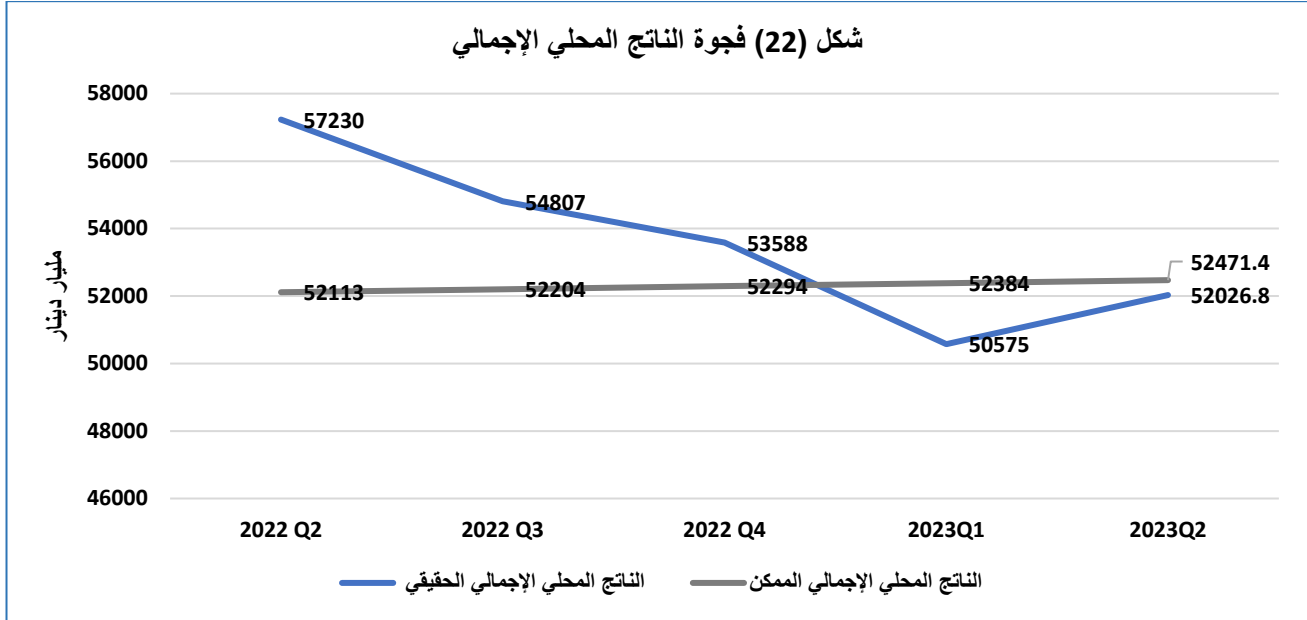
سجّل المخفّض الضمني للأسعار (IPD) وللـفصل الثاني من عام 2023 انخفاضًا ليبلغ (1.5%) مقابل نسبته البالغة (1.9%) للفصل نفسه من عام 2022، وذلك لانخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (107.56) ترليون دينار للفصل الثاني لعام 2022 إلى (79.24) ترليون دينار للفصل نفسه من عام 2023، وانخفض الناتج المحلي الحقيقي للفصل الثاني/2023 إلى (52.03) ترليون دينار مقابل قيمته البالغة (55.2) ترليون دينار للفصل نفسه من العام السابق أي بنسبة انخفاض بلغت (5.8%)، وعلى النحو الموضّح بالشكل (21).



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات الناتج المحلي الإجمالي للفصل الثاني 2023.

5- فجوة الناتج المحلي الإجمالي¹

سجّلت فجوة الناتج المحلي الإجمالي قيمة سالبة بلغت (-445) مليار دينار للفصل الثاني من العام الحالي، بعد أن سجّلت قيمة موجبة بلغت (5117) مليار دينار بالفصل نفسه من العام 2022. يُظهر هذا الوضع أنّ هناك تباطؤًا في النمو الاقتصادي وتحديات تؤثر في نمو الاقتصاد، مما يشير إلى عدم استغلال إمكانيات الاقتصاد بالكامل وفي الشكل (22).



المصدر: البنك المركزي العراقي تقديرات قسم الاستقرار المالي والنقدي / على وفق بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء

¹ يقاس الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الفعلي) وبين الناتج المحلي الإجمالي الممكن (المحتمل) بصفة نسبة مئوية.

جدول (3)

المؤشرات الخاصة بتحليل أداء الاقتصاد الكلي

معدل التغير	للفصل الثاني	للفصل الثاني	المؤشر
%	2023	2022	
33.9%	3.57%	5.4%	معدل التضخم (%)
-108.5	-0.6	7.5	نمو الدين العام الداخلي (%)
2.8	8.15	7.93	نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الدين العام الداخلي (%)
0.5	63.4	63.1	نسبة حوالات الخزينة المخصصة من البنك المركزي إلى إجمالي الدين العام الداخلي (%)
-83.7	3.4	20.8	معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي للفصلين الأول والثاني من عام 2023 (%)
-21.1	1.5	1.9	المخفض الضمني للأسعار للناتج المحلي الإجمالي (%)
5.8	52.026	55.219	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ترليون دينار)
-26.3	79.240	107.563	الناتج المحلي الإجمالي الجاري (ترليون دينار)
-108.7	-445	5117	فجوة الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)

تم إعداد الجدول باعتماد بيانات:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية المالية.
- بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام 2022، 2023.

الخلاصة

- 1- سجّل التضخم معدّلاً مقبولاً خلال هذا الفصل بلغت نسبته (306) على الأساس سنوي.
- 2- سجّل معدّل النمو الاقتصادي انخفاضاً بنسبة (5.7%) مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق. على الرغم من ارتفاعه بنسبة (3.4%) مقارنة بالفصل السابق من العام نفسه.
- 3- انخفض المخفض الضمني للأسعار لهذا الفصل مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق نتيجة انخفاض الناتج المحلي الحقيقي والجاري.
- 4- سجّلت فجوة الناتج قيمة سالبة مما يعني أنّ هناك انكماشاً اقتصادياً.
- 5- سجّل الدين العام الداخلي انخفاضاً خلال هذا الفصل مما يدل على قدرة المالية في مواجهة التزاماتها وعدم لجوئها إلى ديون إضافية، بل على العكس بدأت بإطفاء ديونها.

